World Customs Organization

الإنفاذ والامتثال

تقرير التجارة غير المشروعة 2023

wcoomd.org

7 الأمن

لا يزال تهديد الإرهاب يتصدر شواغل الأمن العالمي، لا سيما فيما يتعلق بقدرة الإرهابيين على الحصول على الأسلحة. ويمثِّل تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستخدام العبوات الناسفة المُبتكرة، وانتشار مكونات إنتاج أسلحة الدمار الشامل تهديداتٍ حقيقيةً تواجه الأمن القومي والعالمي.

استجابت الجمارك لتزايد التحديات المتعلقة بهذه الظاهرة بتوسيع نطاق دورها ليشمل الاستجابات الأمنية القوية.

1- مقدمة

تؤدي إدارات الجمارك دورًا حاسمًا على الحدود في إطار الجهود الحكومية الشاملة المبذولة للحدِّ من هذه التهديدات. وقد أكد قرار بونتا كانا[1] الذي اعتمدته لجنة السياسات بمنظمة الجمارك العالمية دورَ الجمارك المحوري في جهود مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود. وبموجب هذا القرار، أُطلِقَ برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية، والمصمم لرفع قدرات الجمارك في التعامل مع المخاطر الأمنية بفاعلية.

يدعو هذا الفصل إلى تبني نهجٍ عالمي متماسك أفضل اطلاعًا واتساقاً لمواجهة تهديدات الإتجار غير المشروع بالأسلحة. ويركز التحليل تحديدًا على إبراز التغيُّرات الواردة على مسارات التهريب وأساليبه وعلى استراتيجيات التمويه والنقل الجديدة التي يتبناها المهربون.

يستند محتوى هذا الفصل إلى البيانات المستمدة من شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية. ونظرًا لأن إدخال البيانات على هذه الشبكة ليس إلزاميًّا، فيُحتمل وجود بعض التفاوت والثغرات في المقارنات من عامٍ إلى عام. وبما أن هذه البيانات تركِّز على الجمارك في الأساس، فإنها قد لا تعكس أنماط الإتجار وجهود الإنفاذ على نحوٍ وافٍ. كما أنها تتأثر بعوامل مختلفة، منها مدى تحفُّظ الإدارة المُقدِّمة للتقارير وأوجه التفاوت في فاعلية الإنفاذ. وختامًا، تشمل هذه البيانات الضبطيات الجمركية في المقام الأول، ولا تتضمن الضبطيات التي تنفذها الجهات الأخرى العاملة في مجال مكافحة الأسلحة غير المشروعة. ولا بد من توضيح هذه القيود المتعلقة بالبيانات من أجل فهم السياق وتفسير أنماط الإتجار غير المشروع بالأسلحة عالميًّا.

1 Punta Cana Resolution – Resolution of the Policy Commission of the World Customs Organization on the role of Customs in the security context. متاح من خلال الرابط التالي: https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/about-us/legal-instruments/resolutions/resolution-of-the-wco-policy-commission-on-the-role-of-customs-in-thesecurity-context.pdf?la=en

تعريف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

عرَّفت منظمة الأمم المتحدة مصطلح "الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" في الصك الدولي للتعقب[2] الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 2005 بأنها: كل سلاح فتاك محمول يقذف أو يطلق طلقة أو رصاصة أو مقذوفًا، أو يُصمَّم لقذف أو إطلاق طلقة أو رصاصة أو مقذوف، أو يمكن تحويله بيسر ليقذف أو يطلق طلقةً أو رصاصةً أو مقذوفًا بفعل مادة متفجرة.

أ. "الأسلحة الصغيرة" هي بوجه عام الأسلحة المُصمَّمة للاستخدام الفردي. وهي تشمل عدة أنواع، منها المسدسات الدوَّارة، والمسدسات ذاتية التلقيم، والبنادق العادية والبنادق القصيرة، والرشاشات الصغيرة، والبنادق الهجومية، والرشاشات الخفيفة.

ب. "الأسلحة الخفيفة" هي بوجه عام الأسلحة المُصمَّمة للاستخدام بواسطة فردين أو ثلاثة أفراد يعملون كطاقم، وإن كان بعضها يمكن لفرد واحد حمله واستخدامه. وهي تشمل عدة أنواع، منها الرشاشات ذات الأغراض العامة أو متعددة الاستعمالات، والرشاشات المتوسطة، والرشاشات الثقيلة، وقنابل البنادق، وقاذفات القنابل المركبة تحت السبطانة، وقاذفات القنابل المحمولة على مركبات، والمدافع المحمولة المضادة للطائرات، والمدافع المحمولة المضادة للدبابات، والبنادق عديمة الارتداد، والقاذفات المحمولة للقذائف المضادة للدبابات والمنظومات الصاروخية المضادة للدبابات، والقاذفات المحمولة لمنظومات القذائف المضادة للطائرات، ومدافع الهاون التي تقل عيارها عن 100 ملليمتر.

وهكذا، فإن الأسلحة النارية غير الفتاكة مثل مسدسات الإنذار (والمعروفة أيضًا بمسدسات الطلقات الخلبية)، والأسلحة النارية المُقلَّدة، والبنادق الهوائية وغيرها مستثناة من تعريف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يتضمَّن التعريف أيضًا أسلحة أخرى كالسكاكين، والسيوف، والقبضات الحديدية، ومسدسات الصعق الكهربائي، والشوريكن، وغيرها من الأسلحة المشابهة. غير أن البيانات الخاصة بضبطيات تلك الأسلحة مهمة للدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية، ولذلك سيشملها هذا الفصل.

2 International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons. متاح من خلال الرابط التالي:
https://www.unodc.org/documents/organized-crime/Firearms/ITI.pdf

2- الأنماط العامة للإتجار بالأسلحة في عامي 2022 و2023

الشكل 1: خريطة حرارية توضح عدد حالات الإبلاغ عن الأسلحة من قبل الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية

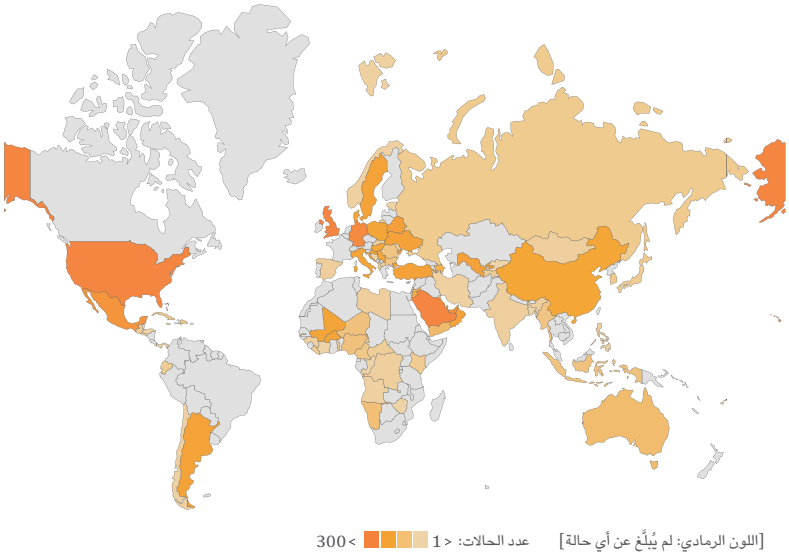

تفيد البيانات المجمعة من التقارير التي قدمتها 81 دولة عضو في منظمة الجمارك العالمية أن إجمالي عدد حالات الأسلحة في عامي 2022 و2023 بلغ 5,676 حالة مختلفة (11,175 ضبطية[3])، صودرت فيها كميات هائلة من المضبوطات بلغت 2,388,036 قطعة، منها قرابة 2,054,605 قطعة ذخيرة.

وفي الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، لوحِظت زيادة في ضبطيات الأسلحة الفتاكة الصغيرة، لا سيما في فئات مثل المسدسات نصف الآلية، والبنادق الهجومية، والبنادق الرشاشة، والمسدسات المُقلَّدة تقليدا واقعيا. وتشير البيانات بوضوح إلى وجود أنماط جديدة، نظرًا لزيادة عدد ضبطيات البنادق الهوائية والأسلحة النارية المُقلَّدة تقليدا واقعيا، وزيادة الكميات المضبوطة.

وفي المقابل، شهدت بعض المكونات الأخرى، منها مكونات الأسلحة الصغيرة وملحقاتها (مثل أجهزة التصويب والمخازن)، وبعض أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الأخرى وذخائرها، انخفاضًا في عدد الضبطيات والكميات المُصادَرة.

وعرف العدد الإجمالي للحالات التي أبلغت عنها دول منظمة الجمارك العالمية انخفاضًا بنسبة 11%، حيث انتقل من 3001 حالة في 2022 إلى 2675 حالة 2023. وبالمثل، انخفض عدد الضبطيات بنسبة 13% سنويا، حيث تراجع من 6,323 ضبطية في 2022 إلى 4,852 ضبطية في 2023.

3 قد تضم الحالة الواحدة ضبطيات لعدة أنواع من البضائع. على سبيل المثال، قد تشمل الحالة ثلاث ضبطيات: بندقية وذخيرة وأموال. وهذا التوضيح مهم لفهم التحليلات الواردة في هذا الفصل.

الشكل 2: عدد ضبطيات الأسلحة حسب المنطقة

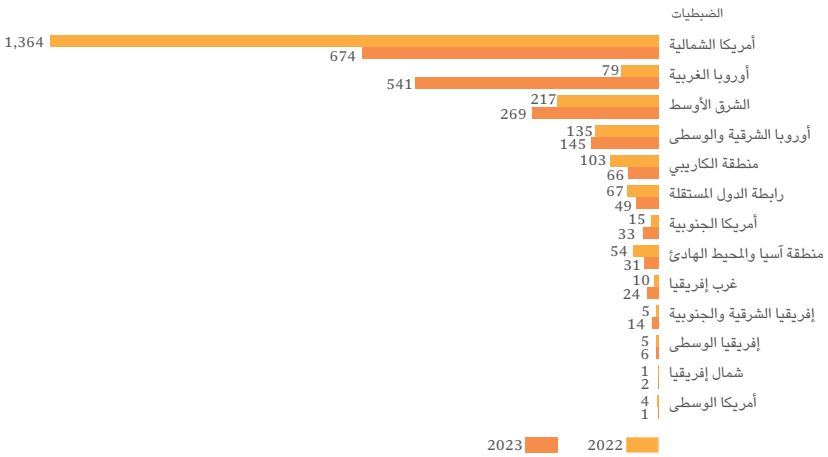

يوضح الشكل 2 توزيع ضبطيات الأسلحة على مختلف المناطق خلال عامي 2022 و2023، ويعكس تباينًا ملحوظًا في نتائج الإنفاذ بين المناطق المختلفة. ففي أمريكا الشمالية، انخفض عدد ضبطيات الأسلحة بنسبة كبيرة بلغت 50%.

في عام 2023، شهدت أمريكا الشمالية انخفاضًا ملحوظًا في ضبطيات الأسلحة، حيث هوت أعدادها من 1364 ضبطية في 2022 إلى 674 ضبطية فقط في 2023. وفي المقابل، سجّلت أوروبا الغربية زيادةً ملحوظة في عدد الضبطيات، لترتفع من 79 ضبطية في 2022 إلى 541 ضبطية في 2023. وشهدَ الشرق الأوسط أيضًا ارتفاعًا في عدد ضبطيات الأسلحة، الذي انتقل من 217 ضبطية في 2022 إلى 269 ضبطية في 2023. أمّا أوروبا الوسطى والشرقية، فقد سجلت زيادةً طفيفة في الضبطيات من 135 ضبطية عام 2022 إلى 145 ضبطية عام 2023. في حين سجلت منطقة الكاريبي انخفاضًا في عدد الضبطيات، من 103 ضبطية في 2022 إلى 66 ضبطية في 2023. وكذلك انخفضَ عددُ الضبطيات بنسبة طفيفة في رابطة الدول المستقلة، من 67 ضبطية في 2022 إلى 49 ضبطية في 2023.

سجلت أمريكا الجنوبية أيضًا انخفاضًا في عدد الضبطيات، من 33 ضبطية في 2022 إلى 15 ضبطية في 2023. وسجّلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادةً طفيفة من 31 ضبطية في 2022 إلى 34 ضبطية في 2023. وشهدَ غرب إفريقيا زيادةً طفيفة من 10 ضبطيات عام 2022 إلى 24 ضبطية عام 2023. وأظهرت التقارير الواردة من إفريقيا الشرقية والجنوبية زيادةً من 5 ضبطيات عام 2022 إلى 14 ضبطية في 2023. أما بالنسبة لمناطق إفريقيا الوسطى وشمال إفريقيا وأمريكا الوسطى، فقد ظلت أعداد الضبطيات الواردة في تقاريرها منخفضة.

تمنحنا هذه النظرة العامة معلومات عن الأنماط الإقليمية للإتجار بالأسلحة. كما تُبرز أهمية دور المساهمين الأساسيين – مثل منطقة أمريكا الشمالية – في تحديد ملامح مشهد الضبطيات، وتُلقي الضوء على التقلبات الشديدة التي تشهدها أنشطة الضبطيات في مناطق مثل أوروبا الغربية والشرق الأوسط وغرب إفريقيا.

يعرض الشكل 3 الدول الخمسة عشر الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية التي أبلغت عن أكبر عدد من حالات ضبط الأسلحة في 2023. كما يقدم تحليلًا مقارنًا لأداء تلك الدول في عامي 2022 و2023. ويُبرز الاختلافات في عدد الحالات المُبلَّغ عنها، إذ يبين أي الدول ارتفعت فيها هذه الأعداد على مدار العامين وفي أيِّها انخفضت.

الشكل 3: الدول الخمسة عشر التي أبلغت عن أكبر عدد من قضايا الأسلحة

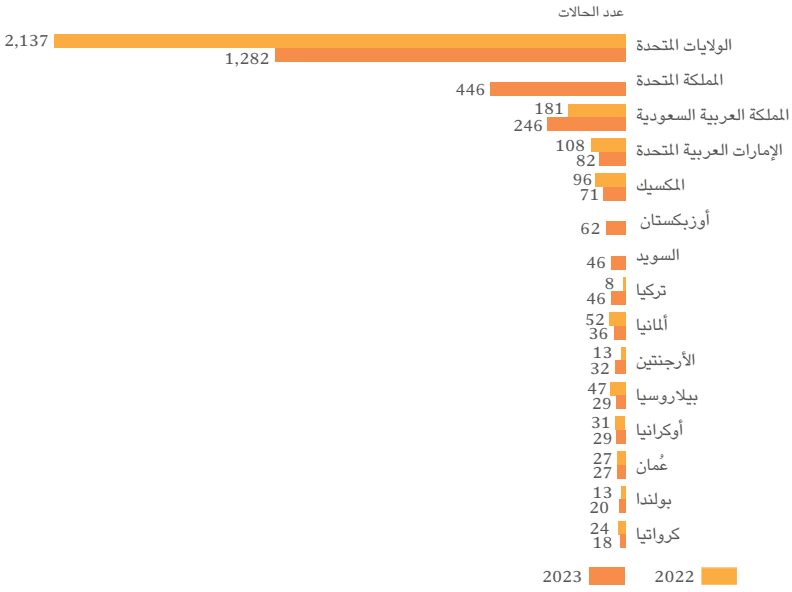

تُظهر البيانات أنماطًا متباينة من دولة إلى أخرى، حيث نلاحظ انخفاضًا كبيرًا في عدد الحالات في بعض الدول مثل الولايات المتحدة وزيادةً في دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية وتركيا. وقد تعكس هذه الأنماط اختلافات في كفاءة الإنفاذ، أو تحولات في السياسات، أو تغيرات في مسارات التهريب وأساليبه. عمومًا، استأثرت 14 دولة عضو في منظمة الجمارك العالمية بنسبة 80% من إجمالي عدد الحالات المُبلغ عنها خلال العامين. وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعًا ملحوظًا بنسبة 40% في عدد الحالات المُبلَّغ عنها، إذ انخفضت من 2136 حالة في 2022 إلى 1282 حالة في 2023. وعلى صعيد آخر، أظهرت كلٌّ من المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمكسيك تغيُّرات ملحوظة في البيانات الخاصة بالضبطيات: حيث أبلغت المملكة المتحدة عن 446 حالة في 2023، وسجلت المملكة العربية السعودية زيادةً بنسبة 28% ليرتفع عدد الحالات من 181 في 2022 إلى 247 في 2023، وشهدت الإمارات العربية المتحدة ارتفاعًا في عدد الحالات بنسبة 42% ليرتفع العدد من 108 حالات في 2022 إلى 182 حالة في 2023، في حين انخفض عدد الحالات المُبلَّغ عنها في المكسيك بنسبة 27% من 96 حالة في 2022 إلى 71 حالة في 2023. كما أظهرت دول كوسوفو، وتركيا، وعُمان، والأرجنتين، والسويد، وكرواتيا، وأوكرانيا أنماطًا متباينة، وشهدت تركيا تحديدًا ارتفاعًا كبيرًا في عدد حالات الضبط المُبلَّغ عنها، وذلك من 8 حالات في 2022 إلى 48 حالة عام 2023.

جدير بالذكر أن زيادة عدد حالات الضبط المُبلَّغ عنها في بعض البلدان والمناطق الموضحة في الشكلين 2 و3 قد تشير إمّا إلى زيادة في نشاط الإتجار أو تحسُّن في إجراءات الإنفاذ، بينما قد يشير الانخفاض الإجمالي في عدد الحالات والضبطيات إمّا إلى انخفاض فعلي في نشاط الإتجار أو إلى وجود صعوبات محتملة في عمليات الضبط والإبلاغ. لذا من الضروري أن تحرصَ دول منظمة الجمارك العالمية على استدامة التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها، وأن تحرصَ كذلك على الإسهام في شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة للمنظمة، وذلك لتعميق الفهم وصياغة الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة.

الشكل 4: عدد الضبطيات وحجم الكميات المضبوطة حسب نوع السلاح في عامي 2022 و2023

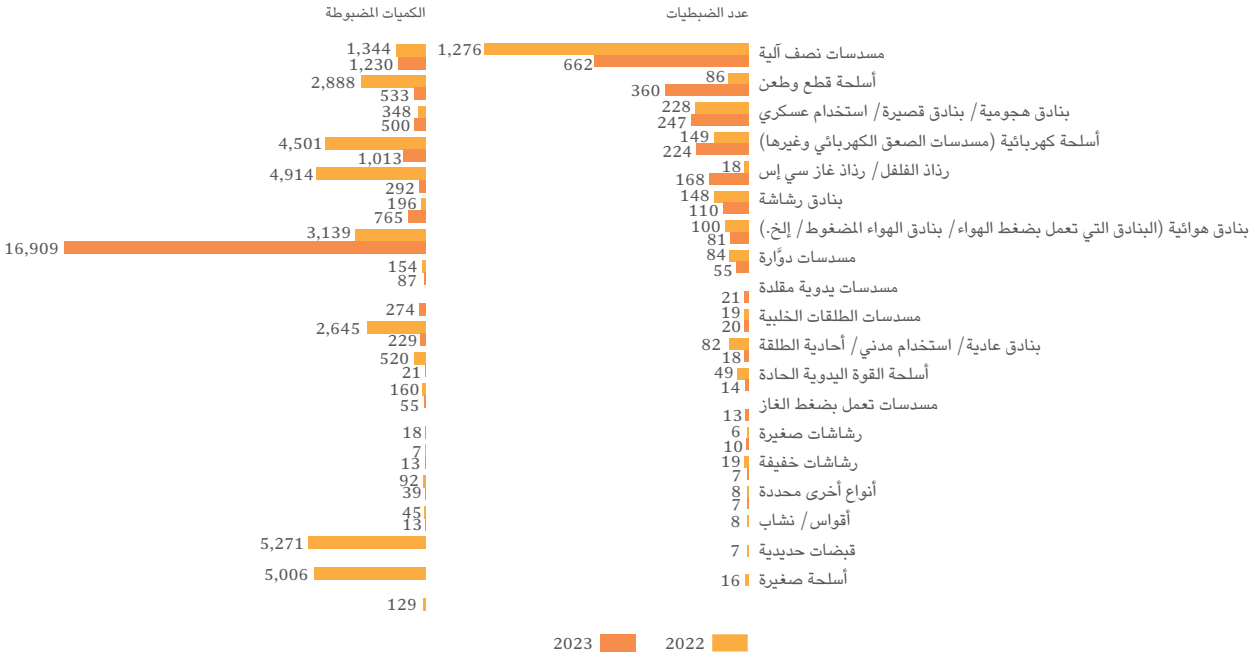

يقارن الشكل 4 بين ضبطيات أنواع مختلفة من الأسلحة على مدار عامي 2022 و2023.

يُظهر التحليل زيادةً ملحوظة في عدد ضبطيات فئات الأسلحة المختلفة بين عامي 2022 و2023. وكانت المسدسات نصف الآلية أكثر فئة ضُبِطت خلال العامين، حتى في ظل الانخفاض الملحوظ في عدد الضبطيات من 1276 عام 2022 إلى 662 عام 2023. وشهدت الأسلحة الكهربائية – بما فيها مسدسات الصعق الكهربائي – زيادة كبيرة في عدد الضبطيات، حيث ارتفعت من 149 في 2022 إلى 225 في 2023. كما شهدت ضبطيات رذاذ الفلفل ورذاذ غاز سي إس ارتفاعا هاما من 18 قطعة في 2022 إلى 168 قطعة في 2023. وسجلت البنادق الهجومية والبنادق القصيرة وغيرها من الأسلحة ذات الاستخدام العسكري – والتي تعدُّ إحدى الفئات المهمة أيضًا – زيادةً طفيفة من 228 ضبطية عام 2022 إلى 247 ضبطية عام 2023.

وشملت التغيرات الملحوظة أيضًا زيادةً كبيرة في أسلحة القطع والطعن (مثل السكاكين)، إذ ارتفع عدد ضبطياتها من 87 عام 2022 إلى 356 عام 2023. وبينما انخفض عدد ضبطيات البنادق الهوائية (البنادق التي تعمل بضغط الهواء/ بنادق الهواء المضغوط، إلخ) من 100 في 2022 إلى 78 في 2023، ازداد عدد القطع المضبوطة بنحو خمسة أضعاف.

وظلت ضبطيات بعض أنواع الأسلحة نادرة نسبيًّا؛ مثل المسدسات التي تعمل بضغط الغاز (13 ضبطية في 2023) والرشاشات الصغيرة (10 ضبطيات في 2023).

الشكل 5: عدد ضبطيات الذخائر وكمياتها

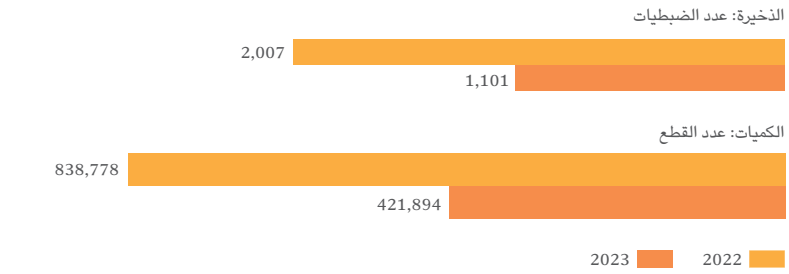

يوضح الشكل 5 عدد ضبطيات الذخائر وكمياتها في عامي 2022 و2023.

أبلغت جمهورية الدومينيكان عن حالة ضبط بارزة لكميات كبيرة من الذخيرة (انظر دراسة الحالة 2).

شهدت أعداد ضبطيات الذخيرة انخفاضًا ملحوظًا بأكثر من 40% في الفترة من 2022 إلى 2023. وانخفضت كميات الذخيرة المضبوطة تحديدًا بأكثر من 75% من 1,638,774 قطعة في 2022 إلى 415,831 قطعة في 2023.

دراسة الحالة 1.
مصلحة الجمارك اليمنية تضبط أكثر من 17,000 قطعة من مكونات الأسلحة النارية

في كانون الأول/ ديسمبر 2022، اعترض ضباط مصلحة الجمارك اليمنية مسارَ حاوية شُحنت من نينغبو، في الصين، مرورًا بميناء جبل علي وصولًا إلى ميناء عدن في اليمن. وقد وَردت تسمية الحاوية في سند الشحن كما يلي "Packages. Hardware. 1234 Lamp." [1234 طرد. معدات. مصابيح]. وعليه، صُنّفت البضائع تحت رمز HS 8206 (أدوات يدوية). وبعد تفتيشها للتحقق من المحتويات، عثر الضباط على أكثر من 17,700 قطعة من مكونات الأسلحة النارية المُخبّأة بين صناديق البضائع الأخرى مثل مكونات ماكينات الخياطة. واتضح أن هذه القطع تخص أنواع بنادق الكلاشنكوف، وتضمنت مكونات داخلية مهمة لتشغيل الأسلحة النارية مثل الحارقات ومطارق القدح.

المصدر: مصلحة الجمارك اليمنية

الصور مقدمة من مصلحة الجمارك اليمنية

دراسة الحالة 2.
ضبط ما يزيد على 22,000 قطعة ذخيرة في جمهورية الدومينيكان

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ألقى ضباط من جهاز أمن الحدود البرية المتخصص (CESFRONT) – المكلَّفين بالخدمة في قاعدة العقيد إلياس بينيا في جمهورية الدومينيكان – القبض على سيدتين تحملان الجنسية الهايتية أثناء عملية تفتيش عند نقطة إلكاريزال الحدودية. واكتشف الضباط عند تفتيش مركبة السيدتين شحنةً من الذخائر غير المشروعة كانتا تحاولان تهريبها إلى هايتي. وضمت الشحنة 22,160 قطعة ذخيرة، منها 12,000 رصاصة عيار 7,62 مم و10,160 رصاصة عيار 5,56. وإلى جانب هذا، ضُبطت خمسة هواتف محمولة.

المصادر: SL/Haiti Libre (2022, November 9). Haiti – FLASH: More than 22,000 ammunitions intercepted in the DR, two Haitian traffickers arrested. Haitilibre Haiti – FLASH: More than 22,000 ammunitions intercepted in the DR, two Haitian traffickers arrested – HaitiLibre.com: Haiti news 7/7

حقوق النشر:
SL/Haitilibre

3- مسارات التهريب

يتناول هذا القسم المسارات العامة في حالات ضبط الأسلحة، استنادًا إلى مناطق المغادرة والمقصد الأكثر شيوعًا.

الشكل 6: مسارات التهريب حسب المناطق في عامي 2022 و2023

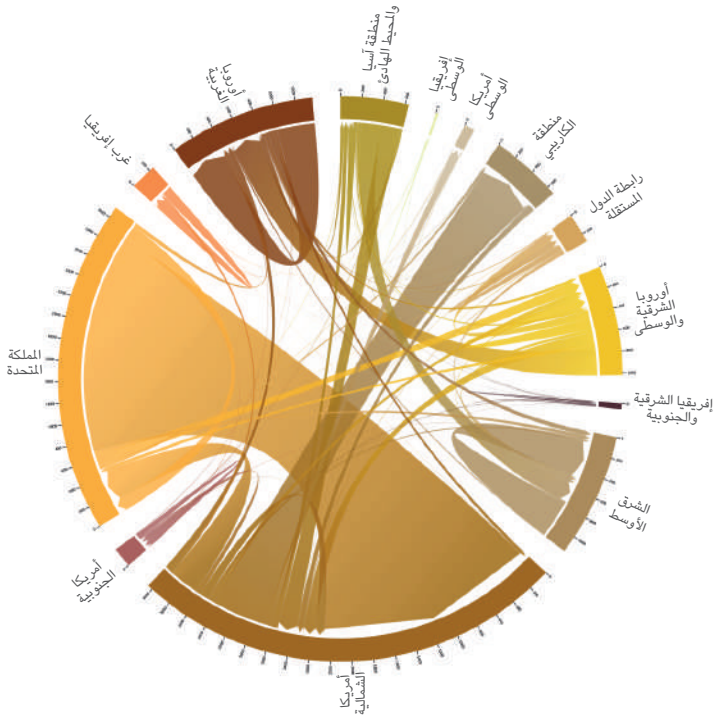

تقدم بيانات عامي 2022 و2023 معلوماتٍ عن مسارات تهريب الأسلحة تكشف عن أنماطٍ عديدة مهمة وعن فجواتٍ في تقديم البيانات.

يُسند قسمٌ هام من بيانات حالات الضبط إلى بلدان مجهولة، إذ تمثل الحالات التي تُجهَلُ فيها بلدان المغادرة 48,63% من البيانات، في حين تمثل الحالات التي تُجهَلُ فيها بلدان المقصد 9,82%. وهذا يشير إلى وجود فجوةٍ كبيرة في البيانات الواردة ينبغي التعامل معها لضمان دقة عمليات الرصد والتحليل.

تستأثر منطقة أمريكا الشمالية بنصيب الأسد من الشحنات المغادرة والقاصدة في الوقت ذاته؛ حيث استحوذت على نسبة 26,87% من إجمالي مناطق المغادرة و52,70% من إجمالي مناطق المقصد. وكانت كلٌّ من منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ أيضًا من مناطق المغادرة الرئيسية؛ بنسبة 6,09% و4,99% من إجمالي الحالات على التوالي. وكانت منطقة الكاريبي إحدى الوجهات البارزة، لا سيما للأسلحة المهربة، إذ استأثرت بنسبة 13,29% من إجمالي الحالات، ليتضح بهذا وجود مسار تهريبٍ من منطقة الكاريبي إلى أمريكا الشمالية. أما مناطق أمريكا الوسطى، وإفريقيا الشرقية والجنوبية، وشمال إفريقيا، فقد سجَّلت عددًا قليلًا نسبيًّا من الحالات.

توضِّح البيانات عمومًا أن مناطق أمريكا الشمالية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية هي محطات رئيسية في شبكة التهريب. في حين تعكس النسبة الكبيرة للبيانات المجهولة الحاجة إلى استحداث آليات أفضل لتقديم البيانات من أجل تحسين دقتها.

4- أنواع الأسلحة وكمياتها

الشكل 7: الضبطيات حسب نوع السلاح والمنطقة في عامي 2022 و2023

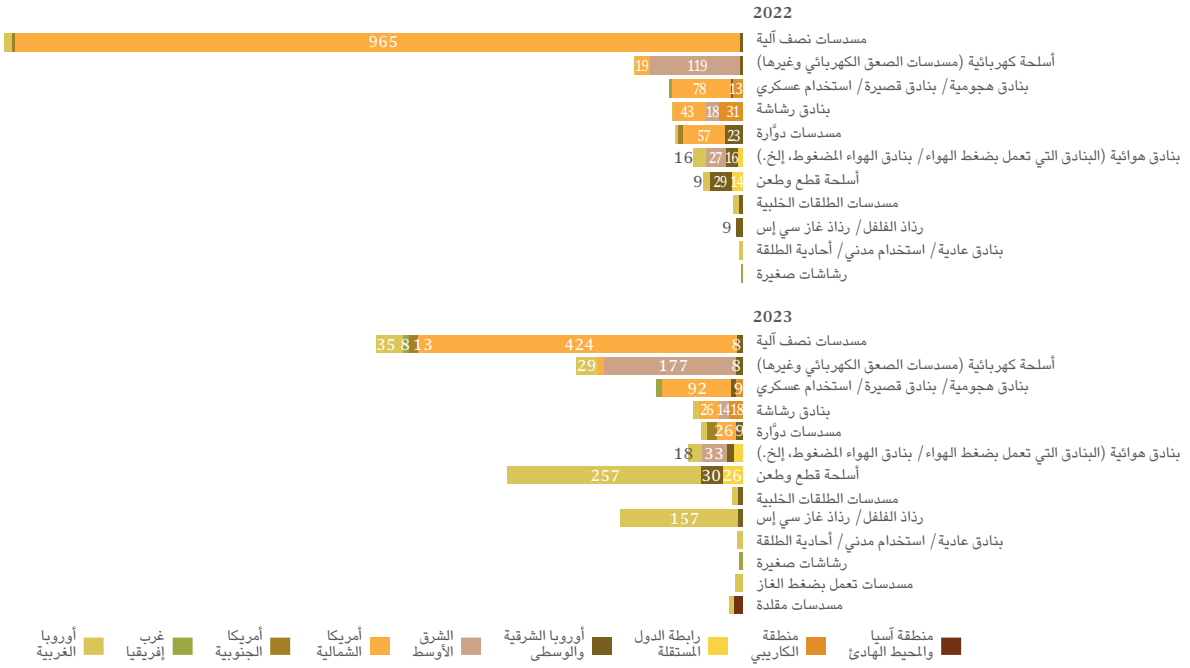

يوضح الشكل 7 أنواع الأسلحة وتوزيع ضبطياتها على مختلف المناطق في عامي 2022 و2023.

كانت فئة المسدسات نصف الآلية الفئة الأكبر في ضبطيات الأسلحة عام 2022، تلتها في المركز الثاني الأسلحة الكهربائية في منطقة الشرق الأوسط، ثم في المركز الثالث البنادق العادية والبنادق القصيرة المخصصة للاستخدام العسكري، لا سيما في أمريكا الشمالية ومنطقة الكاريبي.

أمّا عام 2023، فقد شهد انخفاضًا في ضبطيات المسدسات نصف الآلية رغم بقائها في صدارة الأنواع المضبوطة. وسجلت أسلحة القطع والطعن ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الضبطيات، لتحتل المركز الثاني. وكانت أعداد البنادق الرشاشة والمسدسات الدوّارة كبيرة جدًّا عام 2023، وإنْ كانت أقل من الكميات المضبوطة في 2022. ومثّلت البنادق الهجومية والرشاشات الصغيرة كذلك مصدرَ خطر بالغ، وإنْ كانت أقل شيوعًا من المسدسات نصف الآلية.

في المقابل، شهد عام 2023 زيادةً في ضبطيات الأسلحة غير الفتاكة مثل البنادق الهوائية ومسدسات الطلقات الخلبية مقارنة بالعام السابق، ولا سيما في قطر وتركيا وليبيا وألمانيا. ومن جهة أخرى، انخفضت مُصادرات الأسلحة الكهربائية مثل مسدسات الصعق الكهربائي، وأسلحة القوة اليدوية الحادة مقارنة بعام 2022.

شهد العام 2023 كذلك زيادةً ملحوظة في ضبطيات المسدسات المقلدة من حيث عدد الضبطيات والكميات المضبوطة مقارنة بالعام السابق. ورغم انخفاض وتيرة ضبطيات البنادق الهوائية، إلا أن إجمالي كمياتها المضبوطة سجّل زيادةً ضخمة في 2023.

استمر التباين في عدد ضبطيات الأسلحة بين المناطق المختلفة، حيث حافظت مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والشرق الأوسط على معدلات ضبطيات مرتفعة. فقد لوحظت زيادة كبيرة في ضبطيات الأسلحة في أوروبا الغربية في 2023، يُعزى بعضها إلى ضبط كميات كبيرة من أسلحة القطع والطعن، في إشارة إمّا إلى زيادة في أنشطة إنفاذ القانون أو في أنشطة الإتجار غير القانوني بالأسلحة في المنطقة.

يُسلِّط هذا التحليل الضوء على التغيُّر في أنواع الأسلحة المُصادرة، والذي يتسم بزيادة ملحوظة في مضبوطات المسدسات المقلدة والبنادق الهوائية. ولعلها إشارة إلى تزايد الطلب على تلك الأنواع من الأسلحة نظرًا لإمكانية تحويلها إلى أسلحة نارية فتاكة، وإلى قلة الضوابط التنظيمية الخاصة باستيرادها مقارنة بالأسلحة الفتاكة.

دراسة الحالة 3.

ضبطيات الأسلحة النارية الناتجة عن استخدام الأشعة السينية

في 10 نيسان/أبريل 2023، قرر ضباط المديرية العامة للجمارك في ألبانيا معاينة شاحنة تابعة لشركة بريد وهي في طريقها بين ألبانيا والمملكة المتحدة. أثناء المعاينة، كشف المسح بالأشعة السينية اختلافًا بين البضائع المعلنة وصور الأشعة. وعليه، فتَّش ضباط الجمارك الشاحنة تفتيشًا دقيقًا بالتعاون مع عناصر الشرطة الألبانية. وعثروا على ثماني مسدسات مخبئة في قطعة أثاث، وكانت طاولة مستعملة. اعتُقل الشخص المسؤول عن شحن الطرد، وحوِّلت القضيةَ إلى الشرطة والنيابة العامة لإجراء مزيد من التحقيقات والإجراءات القانونية.

المصدر: الجمارك الألبانية

في 25 كانون الثاني/يناير 2022، اعترضَ مسؤولو الجمارك في ميناء العقبة الأردني 1,253 مسدسَ طلقات خلبية أثناء عملية روتينية، وكانت هذه المسدسات نصف آلية من طراز Blow TR 92. وضبط عناصر الجمارك أيضًا 173,240 قطعة ذخيرة. صنُّعت تلك الأسلحة النارية في تركيا وكان ميناء العقبة الأردني مقصدها المُعلن. وقد كُشِف عن هذه الضبطية باستخدام تقنية الأشعة السينية.

المصدر: قاعدة بيانات شبكة الإنفاذ الجمركي

صور مقدمة من الجمارك الألبانية

الشكل 8: الزيادات السنوية في ضبطيات الأسلحة حسب نوع السلاح

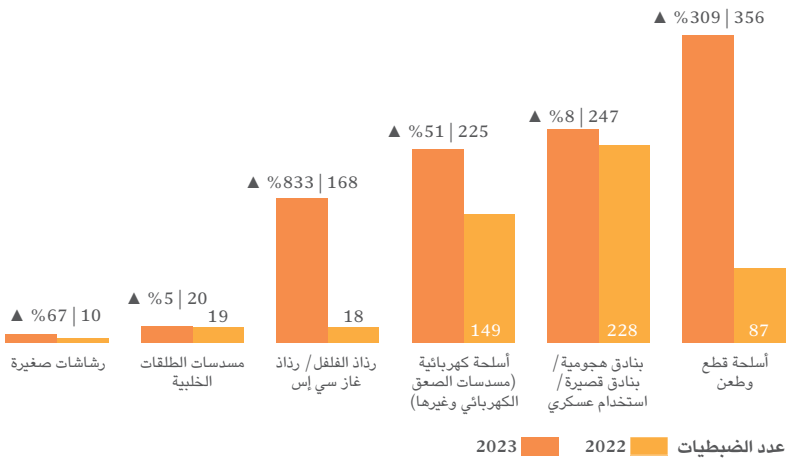

يوضح الشكل 8 التغير في عدد ضبطيات أنواع الأسلحة المختلفة بين عامي 2022 و2023. يُظهر الرسم زيادات هامة في أنواع أسلحة معينة، مما يشير إلى وجود تغيرات في تركيز جهود الإنفاذ أو في أنماط الإتجار.

شهدت ضبطيات أسلحة القطع والطعن القادمة من أوروبا الغربية زيادةً ضخمة بنسبة 309%، من 87 ضبطية في 2022 إلى 356 ضبطية في 2023. وسجلت ضبطيات البنادق الهجومية والبنادق القصيرة زيادةً طفيفة بلغت 8%، من 228 عام 2022 إلى 247 عام 2023. وازدادت ضبطيات الأسلحة الكهربائية، بما فيها مسدسات الصعق الكهربائي بنسبة 51%، من 149 ضبطية في 2022 إلى 225 ضبطية في 2023. وقفزت أعداد ضبطيات رذاذ الفلفل ورذاذ غاز سي إس بنسبة 83%، من 168 في 2022 إلى 309 في 2023. أمّا ضبطيات مسدسات الطلقات الخلبية، فازدادت بنسبة طفيفة بلغت 5%، من 19 ضبطية عام 2022 إلى 20 ضبطية عام 2023، في حين ازدادت ضبطيات الرشاشات الصغيرة بنسبة 67%، من 17 ضبطية عام 2022 إلى 67 ضبطية عام 2023.

الشكل 9: الأسلحة التي سجلت فيها أعلى زيادات في الكميات المضبوطة في الفترة من 2022 إلى 2023

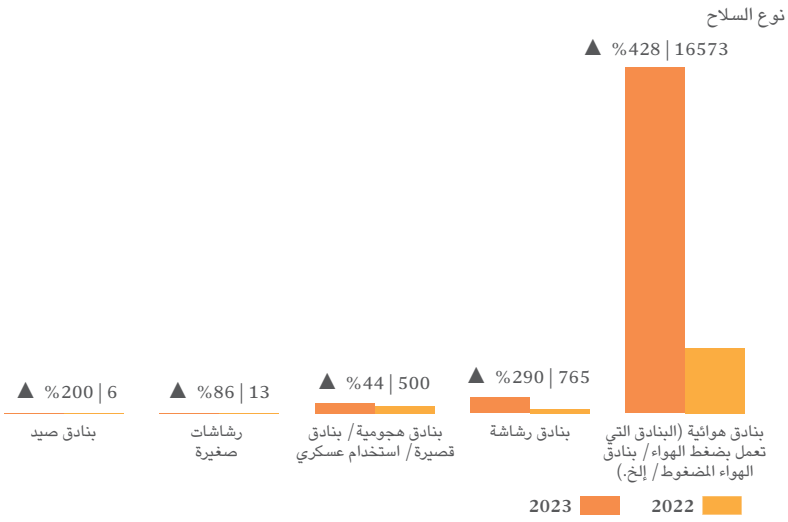

يصوِّر الشكل 9 الزيادة اللافتة في كميات الأسلحة.

تكشف البيانات عن أنماط بارزة، حيث طرأت زيادةٌ هائلة على كميات البنادق الهوائية المضبوطة – بما فيها البنادق التي تعمل بضغط الهواء وبنادق الهواء المضغوط – بلغت نسبتها 428%، في إشارة إمّا إلى تعزيز إجراءات الإنفاذ أو إلى سهولة الحصول على هذه الأسلحة. أما ضبطيات البنادق الرشاشة، فقد ازدادت بنسبة 290%، مما يعكس زيادة الجهود المبذولة لاعتراضها. وسجلت فئات البنادق الهجومية والبنادق القصيرة والأسلحة ذات الاستخدام العسكري زيادةً بنسبة 44% من حيث الكميات المضبوطة، وهذا يُبرز المحاولات المستمرة لاعتراض تهريب هذه الأسلحة الخطيرة. في الوقت نفسه، شهدت بنادق الصيد زيادةً هامة بنسبة 200%.

توضِّح هذه الأرقام التغيُّر الجوهري في أنواع الأسلحة المضبوطة بكميات كبيرة، في إشارة إما إلى تغييرات محتملة في أساليب التهريب أو إلى زيادة فاعلية جهود إنفاذ القانون في اعتراض تلك الأسلحة. وكما يتضح من أنماط كميات الأسلحة المضبوطة، تؤكد البيانات الواردة في الشكل 9 ضرورةَ المراقبة الدائمة والتركيز الاستراتيجي لمكافحة الإتجار غير المشروع.

الشكل 10: ضبطيات المسدسات المقلدة

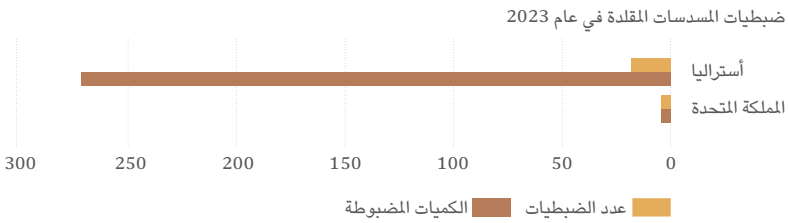

يوضح الشكل 10 إحصائيات ضبطيات المسدسات المقلدة عام 2023، والتي لم ترد فيها أي ضبطيات عام 2022.

سُجِّلت 25 ضبطية لمسدسات مقلدة في العام 2023، وبلغت الكميات المضبوطة 280 قطعة تقريبًا.

الشكل 11: مناطق مغادرة المسدسات المقلدة ووسائل نقلها في عام 2023

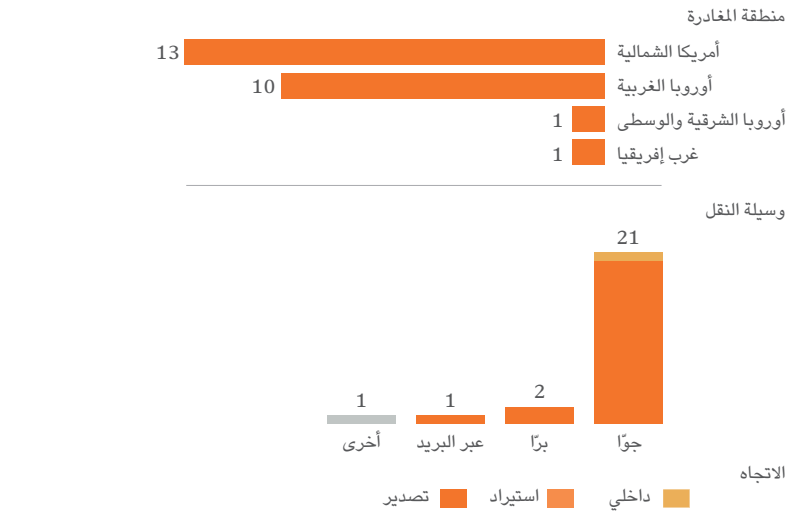

يتضح من الشكل 11 أن النقل الجوي كان وسيلة النقل المهيمنة في الضبطيات المذكورة أعلاه، سواءً من خلال الطيران التجاري أو العام، حيث سُجلت 21 حالةَ ضبطٍ، منها 20 حالة استيراد.

أمّا وسائل النقل الأخرى فكانت أقل شيوعًا بكثير، حيث سجَّل النقل البري (السيارات، والحافلات، والدرجات النارية، وغيرها) حالتين، وسَجّل النقل بالبريد حالةً واحدة فقط. واستُخدِمت وسائل نقل بديلة أو غير تقليدية مرةً واحدة.

يُمثِّل تحويل الأسلحة النارية تحديًّا في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على الرغم من رصد هذا النمط في البلدان التي تطبق أشد قوانين الأسلحة النارية صرامةً، إلا أن السهولة النسبية في الحصول على الأسلحة النارية المحوَّلة وأسعارها الزهيدة تجعل منها بدائل جذابة للأسلحة النارية الفتاكة المُصنَّعة تقليديًّا. وكذلك، يصعُب التحري عن الأسلحة النارية المحوَّلة لأنها غير خاضعة للقوانين من حيث الأرقام التسلسلية والتوثيق في السجلات، وهذا ما يزيد من شعبيتها لدى المجرمين.

وتشمل أنواع الأسلحة النارية المحوّلة المسدسات المقلدة مثل مسدسات الإنذار والأسلحة النارية المعطلة التي عُدِّلت لتؤدي عمل الأسلحة الفتاكة الحقيقية. تُعرَف مسدسات الإنذار أيضًا بمسدسات الطلقات الخلبية، مثل تلك التي تُستخدم في بداية السباقات. وهي تُشبه الأسلحة النارية الفتاكة من حيث الشكل والتصميم، ولكنها مُصنَّعة بحيث لا يُمكنها إطلاق رصاصةٍ أو مقذوفة. غير أن العناصر الإجرامية وجدت طرقًا لتحويل هذه الأسلحة بحيث تستطيع إطلاق ذخيرةٍ فتاكة، فكل ما يحتاجه الأمر هو الإلمامُ ببعض المهارات الهندسية الأساسية، ومساحة عمل وبعض الأدوات الشائعة الاستخدام.

وقد أفادت الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية بانتشار واسع النطاق لتهريب هذه الأسلحة بحرًا، وانطوت بعض الحالات على ضبط آلافٍ من مسدسات الإنذار في حاوية واحدة (انظر دراستي الحالتين 1 و3).

5- طرق الكشف والموقع ووسائل النقل

الشكل 12: عدد الحالات حسب طرق الكشف عنها في عامي 2022 و2023 [4]

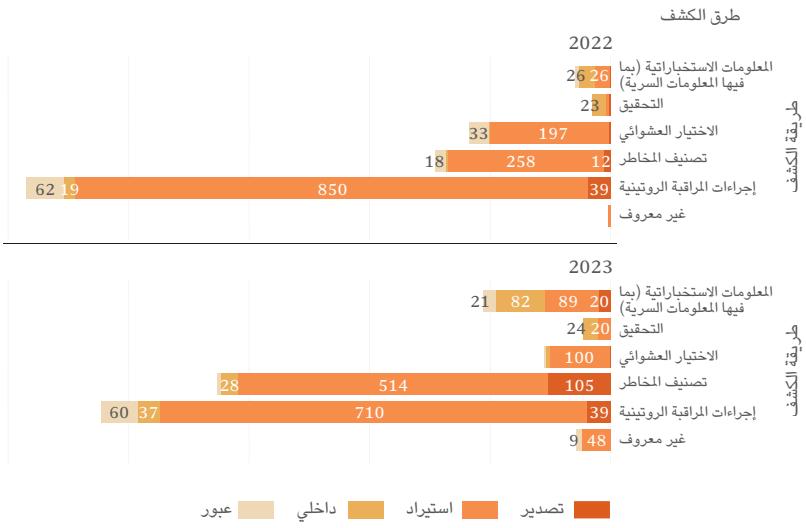

يوضح الشكل 12 توزيع طرق الكشف عن الحالات، مع تصنيفها حسب نوع الضبطية: عند التصدير أو الاستيراد أو داخليًا أو العبور. ويقدم معلوماتٍ عن المقاربات الاستراتيجية المتبعة في تحديد شحنات الأسلحة غير الشرعية واعتراضها.

كانت إجراءات المراقبة الروتينية أكثر طرق الكشف شيوعًا في ضبطيات الاستيراد. في حين أسهمَ تصنيف المخاطر في الكشف عن 512 حالةً، أغلبها من ضبطيات الاستيراد أيضًا. وقد لوحظ تغيُّرٌ في المقاربات المتبعة في الفترة من 2022 إلى 2023، إذ ازداد الاعتماد على تصنيف المخاطر لتحسين عمليات التفتيش. كما أدى جمع المعلومات الاستخباراتية (بما فيها المعلومات السرية) دورًا مهمًّا في ضبطيات الاستيراد والضبطيات الداخلية عام 2023، لتشهد بذلك زيادةً ملحوظة. وهذا يسلِّط الضوء على أهمية تبادل المعلومات الاستخباراتية العملياتية والتقارير العامة في إحباط عمليات الإتجار غير المشروع بالأسلحة وإدارة التهديدات المحلية. وأسهمَ الاختيار العشوائي – الذي كان الطريقة الأساسية المتبعة في عمليات تفتيش الواردات في 2023 – في الكشف عن 100 ضبطية استيراد، في انخفاضٍ عن العام السابق.

يشير التحليل الاتجاهي إلى اختلاف طريقة الاعتراض بين التصدير والاستيراد والعبور والحركة الداخلية. فعادةً ما تنطوي بيانات التصدير على ضبطيات أقل، ما ينمُّ عن تدني وتيرة الإجراءات الرقابية مقارنةً بالاستيراد والحركة الداخلية. ومن ناحية أخرى، تسجل الواردات عددًا هاما من الضبطيات بفضل إجراءات تصنيف المخاطر والاستخبارات، مما يبرز دور التدابير الوقائية الهادفة إلى مكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة قبل اجتياز الحدود. أما العبور والحركة الداخلية، فيخضعان في المقام الأول لإجراءات المراقبة الروتينية والاختيار العشوائي.

4 تستثني هذه البيانات الولايات المتحدة التي أفادت بأن جميع الضبطيات تمت عن طريق تصنيف المخاطر.

صورة مقدمة من منظمة الجمارك العالمية

الشكل 13: عدد الحالات حسب طرق الكشف عنها في عامي 2022 و2023

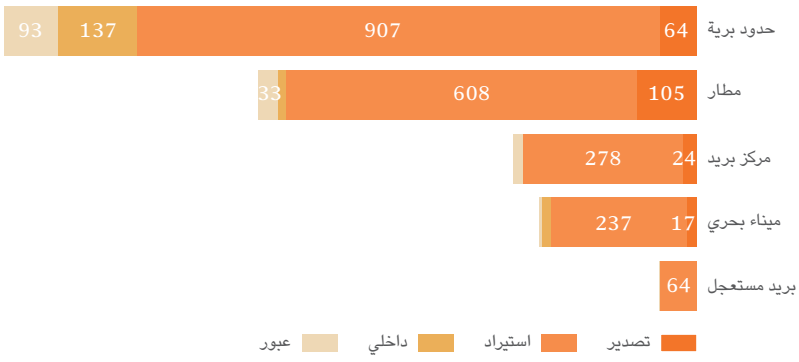

يُظهر الشكل 13 المواقع التي أُعترضت فيها الأسلحة أكثر من غيرها. سُجِّلت أكثر حالات الضبط على الحدود البرية، وظلَّت المطارات ومراكز البريد ضمن المواقع المهمة أيضًا.

يدل الحضور القوي للمطارات والموانئ البحرية في ضبطيات الاستيراد على الطابع العالمي لنشاط الإتجار بالأسلحة، كما يؤكد ضرورةَ تعزيز التدابير الأمنية في هذه المنافذ.

تبرُز أهمية المطارات ومراكز البريد في مكافحة واردات الأسلحة غير المشروعة، إذ تُعدُّ المطارات مواقع أساسية في حالات الضبط المتعلقة بالاستيراد. وقد بلغ إجمالي هذه الحالات 760 حالة، إلى جانب تسجيل حالات بارزة في سياقات التصدير (105) والاستيراد (608)، وهذا يؤكد دورها المحوري في شبكات الإتجار بالأسلحة العالمية. علاوةً على ذلك، شهدت مراكز البريد نشاطًا كبيرًا بإجمالي 318 حالةً، مما يؤكد استغلال خدمات البريد والبريد المستعجل في أغراض الإتجار غير المشروع بالأسلحة. وسجلت الموانئ البحرية 274 حالةً، أغلبها في الاستيراد، في إشارة إلى أهمية الطرق البحرية في تجارة الأسلحة الدولية وإلى وجود حاجةٍ لتعزيز تدابير الأمن البحري.

الشكل 14: عدد الضبطيات حسب وسيلة النقل ونوع الأسلحة في عامي 2022 و2023

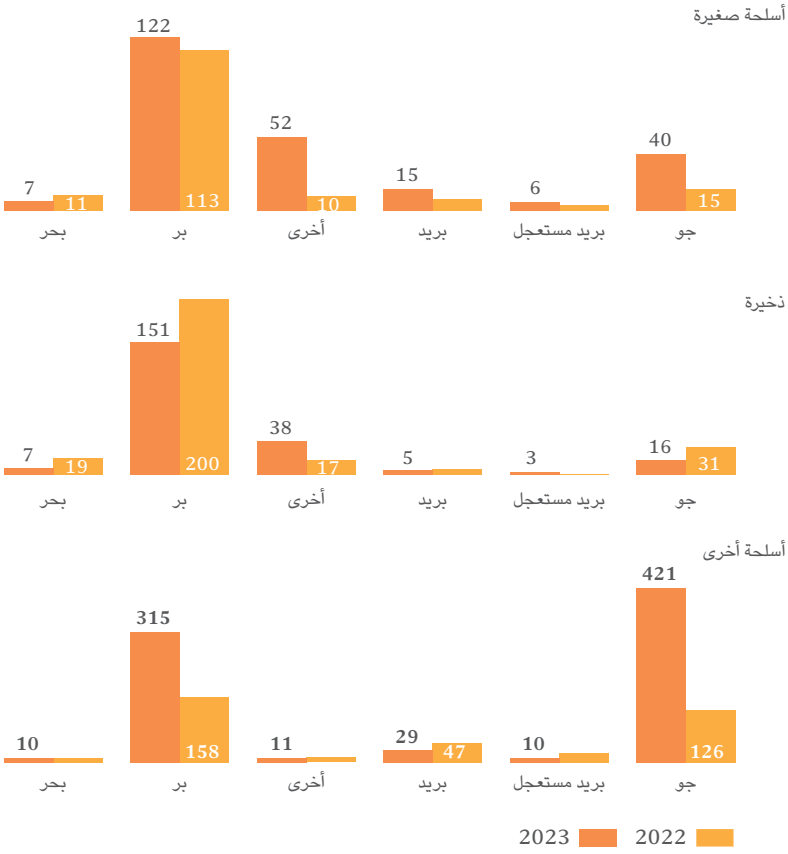

يعرض الشكل 14 رؤيةً مفصَّلة للاختلافات في أنواع الأسلحة ووسائل النقل المستخدمة في الفترة من 2022 إلى 2023. ويمدنا التحليل بمعلومات عن الأنماط التي قد تؤثر في جهود الإنفاذ المستقبلية والاستراتيجيات التنظيمية.

يكشف التحليل أيضًا عن انخفاضٍ عام في ضبطيات الذخيرة عبر مختلف وسائل النقل، لا سيما النقل الجوي والنقل البحري. وفي المقابل، شهدت فئة "أسلحة أخرى" – التي تشمل البنادق الهوائية وغيرها – زيادةً إجمالية هامة تتجلى تحديدًا في وسائل النقل الجوية والبرية التي شهدت ارتفاعًا عامًّا. بالمثل، ارتفع عدد ضبطيات الأسلحة الصغيرة عمومًا، مع وجود زيادة كبيرة في نقلها بالبريد الجوي. ولا يزال النقل بالمركبات وسيلة النقل السائدة في جميع المناطق، وهو ما يتجلى في عدد الحالات المسجّلة في 2022.

يكشف التحليل بحسب نوع وسيلة النقل عن أنماطٍ بارزة: فقد سجل الطيران التجاري والعام زياداتٍ كبيرة في ضبطيات الأسلحة، بما يفرض تحدياتٍ كبيرة على أمن النقل الجوي. كذلك، سجلت خدمات البريد السريع ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الضبطيات، ولا سيما ضبطيات الأسلحة الصغيرة، في إشارة إلى إمكانية استغلال المهربين لهذه الخدمات نظرًا إلى انتشارها العالمي وشحناتها المتكررة. وبينما أظهرت خدمات البريد نتائج متفاوتة، مع زيادة ملحوظة في ضبطيات الذخيرة، شهدت السكك الحديدية زياداتٍ متوسطة في ضبطيات الأسلحة الصغيرة، وشهدت وسائل النقل الأخرى تغيراتٍ طفيفة، في إشارة إلى استقرار أنماط عمليات الكشف أو التهريب.

الأنماط المتغيرة في منهجية الإتجار التقليدية من حيث طرق النقل

ظلَّت طرق النقل المستخدمة في الإتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر ومكوناتها ثابتة نسبيًّا، حيث جَرَت العادة على تهريب الأسلحة النارية الكاملة في مركبات عبر الحدود البرية أو داخل حاويات البضائع في حالة النقل البحري. أمّا الذخائر ومكونات الأسلحة، فقد لوحِظ تهريبها عمومًا في أمتعة الركاب، وفي طرود البريد والبريد المستعجل.

وفي هذه الفترة، أفادت الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية بوجود حالات شاذة عن تلك الأنماط، منها تفكيك السلاح الناري الواحد إلى مكوناته ثم شحنها على عدة مرات في طرود البريد أو البريد المستعجل، أو توزيعها على حقائب متعددة على متن الطائرة نفسها.

والمثير للدهشة أن جزءًا كبيرًا من حركة تهريب مكونات الأسلحة النارية يتم من خلال النقل البحري. إن اكتشاف شحنات مكونات الأسلحة النارية غير المشروعة داخل الحاويات هو حتما أصعب بكثير، وذلك في حالة الشحن الجزئي– ويُعرف أيضًا بالشحنات الموحَّدة – أو حتى الشحن الكلي، لا سيما عند استخدام تقنية المسح على الحاوية كاملةً.

وقد أبلغت الدول الأعضاء عن ضبط آلاف القطع من مكونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة داخل حاويات الشحن. (دراسة الحالة 1).

6- العمليات / البرامج والمشاريع

يتضمن برنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية مجموعةً شاملة من المشاريع الإقليمية والمبادرات المواضيعية الهادفة إلى تعزيز التدابير الأمنية العالمية. فالبرنامج مُصمَّمٌ استراتيجيًّا لمواجهة مختلف التحديات الأمنية السائدة في المناطق الموضحة في الشكل 15، وذلك من خلال ثلاثة مشاريع إقليمية وأربعة برامج مواضيعية، صُمِّم كلٌّ منها ضمن إطار عمل يسعى إلى تحقيق أهداف حيوية من شأنها تعزيز دور الجمارك في حفظ الأمن الدولي، حيث يسعى برنامج الأمن إلى الحدِّ من وطأة التهديدات وتعزيز التعاون من خلال الجهود المشتركة والتدخلات المستهدفة.

الشكل 15: الهيكل التنظيمي لبرنامج الأمن التابع لمنظمة الجمارك العالمية

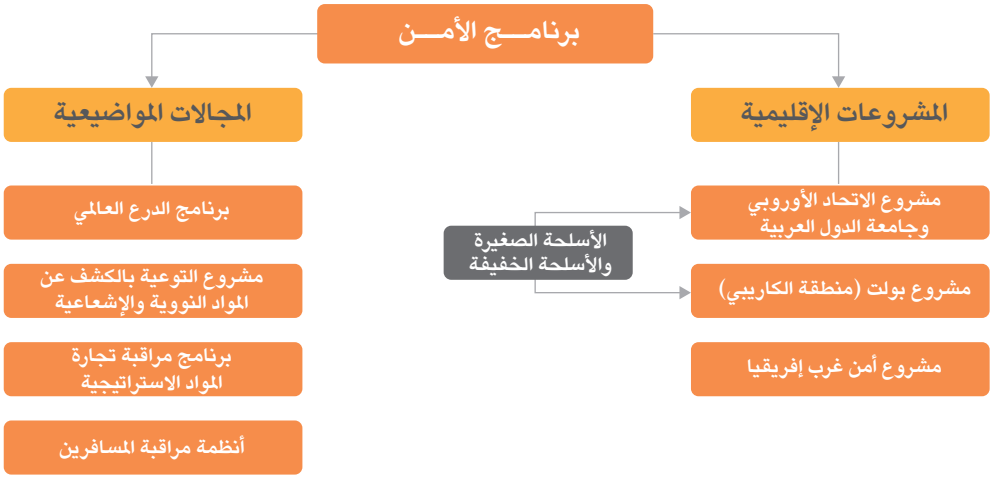

أهداف المشروعات والبرامج

1. مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال تنفيذ أنشطة برنامج مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية التابع لمنظمة الجمارك العالمية.
2. التصدي لخطر العبوات الناسفة المبتكرة من خلال تنفيذ أنشطة برنامج الدرع العالمي التابع لمنظمة الجمارك العالمية.
3. الحد من الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال تقديم التدريب اللازم للإدارات الجمركية.
4. رفع الوعي العالمي بالخطر المتزايد الذي تمثله المواد الإشعاعية والنووية غير الخاضعة للضوابط التنظيمية، من خلال مشروع التوعية بالكشف عن المواد النووية والإشعاعية.
5. معالجة القضايا الرئيسية في المجالات المواضيعية الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات في منطقة الكاريبي، من خلال مشروع بولت.
6. تحسين أمن الحدود وتعزيز المساواة بين الجنسين في غرب إفريقيا، من خلال تنفيذ مشروع أمن غرب إفريقيا.

العمليات

في عام 2023، أُجريت عمليتان محوريتان بهدف دعم الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي، وهما: عملية كوزمو ميديترانيان (كوزمو ميد)، وهي إحدى المبادرات الأساسية لبرنامج مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية التابع لمنظمة الجمارك العالمية، وعملية أرينا بلانكا التابعة لبرنامج الدرع العالمي. تمثل هاتان العمليتان تضافر الجهود لمجابهة التهديدات المستجدة وحماية الاستقرار العالمي من خلال العمل المشترك.

عملية كوزمو ميديترانيان (كوزمو ميد)، 2023

قدم برنامج مراقبة تجارة المواد الاستراتيجية مفهوم عمليات كوزمو ونظم أول عملية عالمية في عام 2014. ومع تطور عمليات كوزمو، أصبحت هناك ضرورة متزايدة للانتقال إلى الأنشطة الإقليمية أو دون الإقليمية. ونُفذت عملية كوزمو ميد، وهي أحدث مسعى من هذا النوع، في عام 2023، وامتدت لعدة أشهر. وكان الهدف الأساسي من هذه العملية هو تعزيز التنسيق والاتصالات العملياتية، فضلاً عن الاستفادة من القدرات العملياتية للبلدان الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما جاورها. وقد تم إجراؤها على خلفية الديناميكيات السياسية الجغرافية المتطورة لضمان تجهيز الإدارات الجمركية لتمكينها من منع انتشار السلع الاستراتيجية. وفي عام 2023، أبلغت الجمهورية الدومينيكية أيضاً عن حالة كشف عن مادة نووية مشعة (انظر دراسة الحالة 4).

دراسة الحالة 4.

الكشف عن مصدر إشعاعي في جمهورية الدومينيكان

في 4 آذار/مارس 2023، أجرى ضباط في إدارة الجمارك الخضراء – التابعة للمديرية العامة للجمارك – عمليةً تضمنت الكشف عن مصدر إشعاعي في حاوية بميناء كواسيدو بمقاطعة سانتو دومينغو، ومن ثَمَّ التعامل معه. وفي أثناء فحص حاوية مُعدَّة للتصدير تحمل "معادن خردة"، رصدت بوابة قياس الإشعاع إنذار جاما. وعلى الفور، تواصلت إدارة الجمارك مع الهيئة الوطنية للطاقة. وكشف التحليل اللاحق عن وجود مصادر إشعاعية داخل الحاوية، هي: السيزيوم-137 والإيريديوم-192 والسيلينيوم-75. وعليه، خضعت الحاوية لفحصٍ ثانوي. إن الفشل في الكشف عن المصادر الإشعاعية من هذا القبيل قد يسمح بوصول هذه المواد الخطرة بطريق الخطأ إلى عمليات صهر المعادن، مما يهدد سلامة الأغراض المستخدمة يوميًا مثل أدوات المطبخ ومواد البناء.

المصدر: جمهورية الدومينيكان – المديرية العامة للجمارك

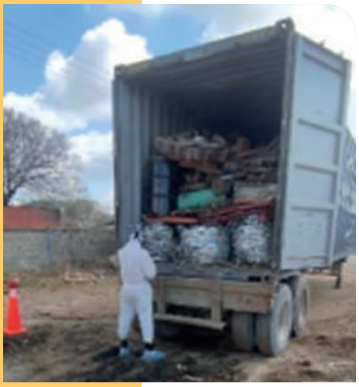

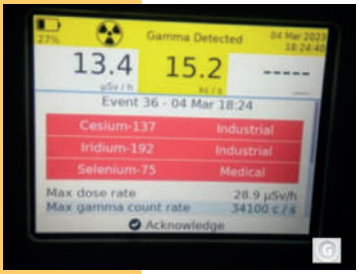

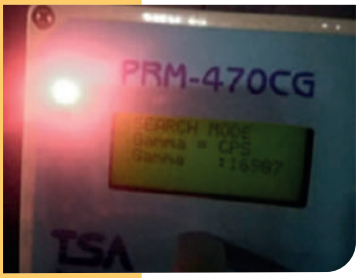

صورة مقدمة من المديرية العامة للجمارك بجمهورية الدومينيكان.

عملية أرينا بلانكا 2023

ركزت عملية أرينا بلانكا التي أطلقها برنامج الدرع العالمي جهودها في الأمريكيتين ومنطقة الكاريبي. وهي تتتبع تحديدًا حركة المواد المتفجرة وغيرها من المعدات الضرورية لإنتاج العبوات الناسفة المبتكرة. ويتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز التعاون والتنسيق بين عناصر إنفاذ القانون في الدول المشاركة. وترتكز عملية أرينا بلانكا على الأُسس التي وضعتها حلقات عمل الأمن والسلامة الإقليمية التي أُقيمت ضمن فاعليات برنامج الدرع العالمي في مدينة غوادالاخارا بالمكسيك، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، إلى جانب تحليل تهديدات العبوات الناسفة المبتكرة على المستوى الإقليمي.

شملت الأهداف العامة للعملية الحدَّ من التحويل غير المرخص لمسار السلائف المتفجرة وغيرها من المكونات المستخدمة في تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة. كما هدفت العملية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين إدارات الجمارك وغيرها من الجهات الاستخباراتية والمنفِذة للقانون، بتيسير من المكتب الإقليمي للتنسيق الاستخباراتي والمنظمة الدولية للشُرطة الجنائية (الإنتربول). وسعت كذلك إلى تعزيز التعاون بين الوكالات العاملة على الحدود في الدول الأعضاء لاكتشاف الشحنات غير القانونية للمواد المتفجرة المستخدمة في تصنيع العبوات الناسفة المبتكرة، واعتراضها وضبطها. ومن شأن هذا أن يدعم التحقيقات الخاصة بتحديد شبكات التهريب العابرة للحدود وتعطيل نشاطها وتفكيكها. ومن الأهداف المرجوة من هذه العملية أيضًا تعظيم الاستفادة من موارد الإنتربول، لا سيما قواعد البيانات.

النتائج العملياتية:

أسهمت 12 من أصل 24 دولة عضو مشاركة في العملية بضبط 110 حالة سُجِّلت على منصة الاتصالات في شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية. وسجلت المكسيك أعلى نسبة ضبطيات بلغت 45,3%، وتلتها بنما بنسبة 12,5%، ثم بليز بنسبة 10,4%. وشملت البنود المضبوطة في هذه المرحلة تحديدًا 830 كيلوغرامًا من المواد المتفجرة، و20,000 صاعق، وما يزيد على 18,000 كيلوغرام من المخدرات، بالإضافة إلى قرابة 7,000,000 قطعة من السلع المقلدة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى السجائر والأسلحة والذخيرة والعملات. وكانت الولايات المتحدة والصين مصدر معظم السلع المضبوطة، والتي كان أغلبها مُورَّدًا إلى المكسيك وبنما وبليز. كذلك أُبلِغ عن نتائج عملياتية أخرى مهمة تتعلق بمكونات العبوات الناسفة المبتكرة في إفريقيا (انظر دراستي الحالتين 5 و6).

1- صورة مقدمة من الجمارك الأكوادورية

2- صورة مقدمة من الجمارك الهندوراسية

5 WCO, Programme Global Shield, Operation ARENA BLANCA. Final Report, April/May 2023, متاح من خلال الرابط التالي
<https://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/enforcement-and-compliance/activities-and-programmes/security-programme/pgs/op-arena-blanca_final-report_en.pdf?la=en

دراسة الحالة 5.
جمارك توغو تضبط متفجرات على الحدود مع بوركينا فاسو

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ، اعترضت جمارك توغو 25 كيلوغرامًا من المتفجرات، شملت 167 صاعقًا و 150 سلكَ تفجير، في حافلة ركاب بمدينة دابونغ على الحدود بين بوركينا فاسو وتوغو. وقد أُجريت هذه الضبطية بناءً على معلومات استخباراتية.

المصدر: قاعدة بيانات شبكة الإنفاذ الجمركي

صورة مقدمة من جمارك توغو.

دراسة الحالة 6.
الجمارك النيجيرية تعترض 34,9 طنًا من اليوريا

في 5 أيار/مايو 2022، اعترض ضباط الجمارك النيجيرية شحنةً تحمل 34,9 طنًا من اليوريا عند الحدود البرية في مدينة يولا. وقد نُقلت اليوريا داخليًا في شاحنة بمقطورة من ميناء هاركورت إلى يولا. ويرجع الفضل في إتمام هذه العملية إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية مع جهات إنفاذ القانون الأخرى؛ حيث أشارت المعلومات إلى ارتباط هذه البضائع بالإرهاب، وتحديدًا بتصنيع العبوات الناسفة المبتكرة.

صورة مقدمة من الجمارك النيجيرية.

شكر وتقدير

الناشر
منظمة الجمارك العالمية
Rue du Marché 30, B-1210 Brussels, Belgium
الهاتف: 62 92 209 2 (0) 32+
الفاكس: 11 92 209 2 (0) 32+
تاريخ النشر: حزيران/يونيو 2023

الحقوق والأذونات:
حقوق النشر© منظمة الجمارك العالمية

كل الحقوق محفوظة.
يجب توجيه الطلبات والاستفسارات المتعلقة بحقوق الترجمة والطبع والتعديل إلى copyright@wcoomd.org

الترجمة إلى العربية: مشروع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية

المترجم: أحمد بركات

التدقيق اللغوي وتنسيق الترجمة العربية: سليمة بن شقرة

تصميم النسخة العربية: واثق زيدان

تاريخ إصدار النسخة العربية: أيلول/سبتمبر 2024

تمت الترجمة العربية بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنسيق برنامج مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية. ويقوم بتنفيذه كل من الإنتربول وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة ومنظمة الجمارك العالمية بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) عدد 2018/1789 المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

UNION EUROPÉENNE
WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES
small arms survey
الإنتربول
League of Arab States

World Customs Organization

Rue du Marché 30,
B-1210 Brussels, Belgium
compliance@wcoomd.org

#WCOOMD
wcoomd.org